مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: واقع مؤشرات الحوكمة وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996 - 2020)
اسم الكاتب: شاير علي صالح، زكي حسين قادر، يونس علي أحمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3813
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Reality of Governance Indicators and their Impact on Economic Growth in Iraq for the Period (1996 – 2020)

Shler A. Salih[1], Zeki H. Qader [2] ;Younis A. Ahmed[3]
[1&2]College of Administration and economics/ Salahaddin University/Erbil.
[3]College of Administration and economics/ Sulaymaniyah University/Sulaymaniyah

Corresponding author: Zeki H. Qader, College of Administration and economics/ Salahaddin University.
zaki.qader@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2022.176222

Article History: *Received*: 19/7/2022; *Revised*:10/8/2022; *Accepted*: 28/8/2022; *Published*: 1/12/2022 .

Abstract

This study aims to know the impact of governance in achieving economic growth, because corporate governance has become one of the main factors of economic growth models in current studies and research. This study came to show two things: where the first was concerned with identifying the reality of governance indicators as one of the expressive concepts of institutional reforms in Iraq and their role in economic growth through descriptive analysis of data expressing governance. As for the second, it was limited to the empirical evaluation of the impact of these indicators on economic growth through the use of time series data for the period 1996-2020 and based on some econometric tools represented by the Autoregressive Distributed Lags (ARDL), and the study relied on global governance indicators issued by The World Bank, consisting of (government effectiveness, quality of legislation, rule of law, voting and accountability, control of corruption, political stability, and absence of violence).

The study achieved the following results:

- *According to the reality of governance indicators in Iraq, it was found that all indicators fell within the negative performance area, and the worst of them were the indicators of political stability and the rule of law.*
- *In terms of the econometrics model, the study concluded that the two indicators of government effectiveness, voting and accountability have an important and positive impact on economic growth in the short and long terms, while the study showed that the political stability indicator has a negative impact in the long term.*

One of the reasons that have led to instability is foreign interference, and therefore, work must be done to create harmony between the components of the society of various nationalities and religions, as well as to strengthen the status of security and military institutions and work on their independence from political pressures by the influential political parties in Iraq.

Keywords
Governance Indicators, Economic Growth, The Iraqi Economy,ARDL.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41 , No. 136
Dec 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retains the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Salih, Shler A.; Qader, Zeki H.; Ahmed, Younis A., (2022). "The Reality of Governance Indicators and their Impact on Economic Growth in Iraq for the Period (1996 – 2020)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41(136), 347 -372, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

واقع مؤشرات الحوكمة وأثرها في النمو الأقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)

شلير علي صالح[١]، زكي حسين قادر[٢]، يونس علي أحمد[٣]

[١&٢] كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة صلاح الدين/اربيل، العراق.

[٣]كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة السليمانية/السليمانية، العراق.

المؤلف الواصل: زكي حسين قادر، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة صلاح الدين، العراق.
zaki.qader@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.176222

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠٢٢/٧/١٩؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢٢/٨/١٠؛ *القبول:* ٢٠٢٢/٨/٢٨؛ *النشر:* ٢٠٢٢/١٢/١.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي، لأن الحوكمة أضحت من المرتكزات الأساسية في نماذج النمو الاقتصادي في الدراسات و الأبحاث الحالية .وقد أتت هذه الدراسة لبيان أمرين:حيث اختص الأول بالتعرف على واقع مؤشرات الحوكمة كأحد المفاهيم المعبرة عن الاصلاحات المؤسسية في العراق و دورها في النمو الاقتصادي من خلال التحليل الوصفي للبيانات المعبرة عن الحوكمة.أما الثاني فقد اقتصر على التقييم التجريبي لأثر هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات سلاسل زمنية للمدة ١٩٩٦–٢٠٢٠ وبالاستناد على بعض أدوات الاقتصاد القياسي المتمثلة بأنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) ، واعتمدت الدراسة على مؤشرات الحوكمة العالمية التي يصدرها البنك الدولي و المكونة من(فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، التصويت و المساءلة، السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي، و غياب العنف).

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- *وفقًا لواقع مؤشرات الحوكمة في العراق،تبين بأن المؤشرات كافة تقع ضمن منطقة الأداء السلبي،و كان أسوءها مؤشر الاستقرار السياسي يليه مؤشر سيادة القانون.*
- *من حيث الأنموذج القياسي، استنتجت الدراسة بأن للمؤشرين فاعلية الحكومة و التصويت و المساءلة أثر هام و إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل، في حين أظهرت الدراسة بأن لمؤشر الاستقرار السياسي أثر سلبي في الاجل الطويل على النمو الاقتصادي.*

ومن الأسباب التي ادت إلى عدم الاستقرار التدخلات الخارجية، و عليه يجب العمل على خلق انسجام بين مكونات المجتمع من قوميات و أديان متعددة، فضلًا عن تعزيز مكانة المؤسسات الأمنية و العسكرية والعمل على استقلاليتها من الضغوطات السياسية من قبل الاحزاب السياسية المتنفذة في العراق.

الكلمات المفتاحية

مؤشرات الحوكمة، النمو الاقتصادي، الاقتصاد العراقي، ARDL .

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤١)، العدد (١٣٦))،
كانون الأول ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: صالح، شلير، علي؛ قادر، زكي حسين؛ أحمد، يونس علي، (٢٠٢٢)."واقع مؤشرات الحوكمة وأثرها في النمو الأقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٢٠)" ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٦)، ٣٤٧-٣٧٢،

https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على الاقتصاد السليم لأي بلد ما، و أخذت حيزا كبيرا من الأهمية و التحليل على مستوى النظريات و الادبيات الاقتصادية، حيث تسعى العديد من المنظمات و المؤسسات الدولية إلى معرفة و بيان أهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي و كذلك تفسير التباين في مستويات النمو بين البلدان، مما دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى تفسير هذا التباين و الآخذ بنظر الاعتبار العوامل غير الاقتصادية و في مقدمتها العوامل المؤسساتية و بخاصة طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و دور الحكم الرشيد و العقلاني في الإدارة الاقتصادية للموارد المتاحة تحت مفهوم الحوكمة الذي اضحى من المفاهيم الشائعة و بخاصة في عقد التسعينيات من القرن الماضي و الذي يمكن أن يسهم في خلق نمو اقتصادي مستدام من خلال تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية و القانونية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

و في العراق تعد مسألة الاهتمام بالعوامل المؤسسية في غاية الأهمية، وذلك لأسباب عدة منها مرور نظام الحكم في العراق بعدة مراحل و لعل أبرزها تغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ و ما رافقه من هشاشة في بنية المؤسسات الحكومية و ظهور العديد من المشاكل تمثلت بتردي الوضع الأمني و عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد المالي و الإداري و الترهل الوظيفي، فضلاً عن ذلك يمتلك العراق ثروة هائلة من الموارد الطبيعية تتمثل بالاحتياطيات الكبيرة من النفط و الغاز الطبيعي، و هذه بحد ذاتها كافية للارتقاء بالنمو الاقتصادي و استدامته لو تم إدارته بعقلانية و على أسس الحكم الرشيد ومبادئه.

ومن هنا أتت هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوءعلى واقع مؤشرات الحوكمة و قياس أثرها على النمو الاقتصادي في العراق .

مشكلة الدراسة:

ر كزت الدول في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية وأهملت متغيرات مهمة تسهم في خلق بيئة عمل تشجع على النمو الاقتصادي، و من هذه المتغيرات الاهتمام بالجوانب المؤسسية المتمثلة بالحوكمة و التي يجب الأخذ بها عند وضع السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي، لذا تتمثل مشكلة البحث فى تبيان مدى واتجاه أثر مؤشرات الحوكمة في جهود النمو الاقتصادي .

أسئلة الدراسة :

يمكن طرح التساؤل الآتي:

"ما واقع مؤشرات الحوكمة و مدى أثرها على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة الزمنية (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)؟ "

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في :

١. تناولها لأهم المقاربات الحديثة لنظرية النمو الأقتصادي و المتمثلة بالحوكمة و دورها في تحقيق المناخ الملائم لتحقيق معدلات النمو المنشودة.

٢. قد تفيد نتائج الدراسة صناع القرار عند وضع السياسات الاقتصادية و الآخذ بأهمية مؤشرات الحوكمة لدعم عملية النمو الاقتصادي .

هدف الدراسة:

تهدف إلى:

١. التعرف على واقع العراق ضمن مؤشرات الحوكمة المحددة من قبل البنك الدولي.

٢. قياس وتحليل أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(١٩٩٦-٢٠٢٠).

فرضية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة و هدفها، تم صياغة الفرضية على النحو الآتي:

١-باستقراء واقع العراق،من المتوقع ان تكون لمؤشرات الحوكمة قيم سالبة طيلة مدة الدراسة.

١ لمؤشرات الحوكمة لها أثار إيجابية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(١٩٩٦-٢٠٢٠).

٢. وجود تباين في أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(١٩٩٦-٢٠٢٠).

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة و التحقق من فرضياتها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل مؤشرات الحوكمة، و التحليل الكمي من خلال بناء أنموذج قياسي(ARDL) لبيان أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي في العراق في الامدين القصير والطويل.

إطار الدراسة:

الإطار المكاني: جمهورية العراق

الإطار الزماني: ١٩٩٦-٢٠٢٠

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسين، أختص المبحث الأول بالإطار النظري للدراسة و المتعلق بمفهوم الحوكمة و مؤشراتها، في حين تناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات الحوكمة في العراق و تحليل نتائج الأنموذج القياسي لبيان أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي في العراق .

الدراسات السابقة:

لأجل فهم مشكلة الدراسة و تفسيرها،تم الأستناد على بعض الدراسات التطبيقية المتعلقة بأثر الحوكمة على النمو الاقتصادي على ثلاثة مستويات و نذكر منها:

أولاً:دراسات محلية

١. **دراسة(وارتان،٢٠٢٠)بعنوان(العراق في ضوء مؤشرات الحكم الرشيد للمدة٢٠١٤-٢٠١٨):** ركزت على توضيح حالة العراق في ضوء مؤشرات الحكم الرشيد خلال المدة(٢٠١٤-٢٠١٨)من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. و أوضحت الدراسة بأن كافة مؤشرات الحوكمة تقع في المنطقة السلبية، و كان

أفضلها مؤشر حرية الرأي و المساءلة، في حين أن أكثرها سوءً كانت مؤشرات الأستقرار السياسي و سيادة القانون و مكافحة الفساد على التوالي.

٢. **دراسة (عبدالوهاب ، ٢٠١٩) بعنوان(أثر الحوكمة في تنويع الاقتصاد العراقي):** هدفت إلى تحليل أثر الحوكمة في تنويع الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٥) من خلال الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الرسوم و الاشكال البيانية الاحصائية. و استخلصت الدراسة أن ضعف القاعدة الاقتصادية في العراق تعزى إلى السياسات الاقتصادية غير السليمة، فضلاً عن عدم التناسق فيما بينها.

٣-**دراسة (الجابري و العمار،٢٠٢١) بعنوان(أثر معايير الحوكمة في كفاءة أداء الاستثمارات الحكومية في العراق في إطار التكامل المشترك):**حاولت الدراسة بيان أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الحكومي من خلال استخدام أنموذج(ARDL) للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨.و استنتجت الدراسة بأن ضعف تطبيق معايير الحوكمة في اجراءات و قرارات السياسة الاستثمارية أثر بشكل سلبي على تدني النشاط الاستثماري الحكومي.

ثانياً: دراسات عربية:

١- **دراسة (علي،٢٠٢٠) بعنوان(أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للمدة١٩٩٦-٢٠١٧):** حاولت بيان أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في ١٣ دولة عربية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية(البانل) للمدة (١٩٩٦-٢٠١٧).توصلت الدراسة إلى أن أفضل أنموذج هو أنموذج التأثيرات الثابتة، وأن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي، في حين أظهر مؤشرا فاعلية الحكومة و الاستقرار السياسي عدم معنويتهما في التأثير على النمو الاقتصادي.

٢-**دراسة (شوبار و عصام، ٢٠١٦):** كان الهدف هو تحديد أثر مؤشرات الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي في الدول العربية للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٢) مستعملين المنهج القياسي و المتمثل في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(البانل) وتم تقدير معلمات الأنموذج بواسطة المربعات الصغرى المعممة(GLS). واستنتجت الدراسة وجود أثر إيجابي و معنوي لمتغير الأطر التنظيمية و سيادة القانون على النمو الاقتصادي، مع عدم وجود أثر لكل من مؤشر (المشاركة و المساءلة، الاسقرار السياسي، فعالية الحكومة و مكافحة الفساد) على النمو الاقتصادي.

٣-**دراسة (عيسى & ابراهيم،٢٠١٦) بعنوان(الحوكمة الجيدة و النمو الاقتصادي كمحاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر):** أتت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة(١٩٩٦-٢٠١٣) وتم الاستناد على تقنيات الاقتصاد القياسي كاختبار التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ و جرانجر للسببية. و خلصت الدراسة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشرات الحوكمة و النمو الاقتصادي، إلا أن تلك العلاقة كانت ضعيفة، كما بين اختبار السببية وجود علاقة تأثير في أتجاه واحد و هو من الحوكمة الجيدة نحو النمو الأقتصادي و ليس العكس.

٤. دراسة(جهيزة و غريسي، ٢٠١٩)بعنوان(دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة:دراسة قياسية للمدة١٩٩٦-٢٠١٦،الاقتصاد التركي الناشيءأنموذجاً): كان الهدف هو دراسة دور مؤشرات الحوكمة في النشاط الاقتصادي في تركيا للمدة(١٩٩٦-٢٠١٥) مستخدمين أدوات القياس الأقتصادي المتمثل بأنموذج الأنحدار المتعدد(طريقة المربعات الصغرى الأعتيادية OLS). واستنتجت الدراسة بان كافة مؤشرات الحوكمة تؤثر على النمو الاقتصادي ، كما بينت الدراسة بأن كل من مؤشر (سيادة القانون، والتصويت والمساءلة، ومكافحة الفساد، وفاعلية الحكومة) يساهمان إيجابيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، في حين كان مؤشرا (الاستقرار السياسي و نوعية الاجراءات التنظيمية) يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي.

٥-دراسة (بودالية وجميلة،٢٠٢١) بعنوان(أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي:دراسة حالة دول شمال أفريقيا): حاولت ايجاد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والحوكمة الجيدة في دول شمال أفريقيا (الجزائر،تونس،المغرب) للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٧) باستخدام أنموذج السلاسل الزمنية المقطعية-Panel VECM. وأوضحت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي و إيجابي لمؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فقط.

ثالثاً:دراسات أجنبية

١- دراسة (Emara&Chiu،2016)بعنوان(The Impact of Governance Environment on Economic Growth): حاولت تقييم أثر مؤشر الحوكمة على النمو الاقتصادي في(١٨٨) بلداً من بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و استخدموا طريقة تحليل المكونات الاساسية (PCA). و أشارت النتائج إلى أن غالبية البلدان حققت مستويات متدنية من النمو الاقتصادي بسبب عدم اتباعها لأسس سليمة في الحكم، كما بينت أن أثر تحسين الحوكمة لم يكن مسؤولا عن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان الغنية بالنفط .

٢- دراسة (Fayissa&Nsiah،2010) بعنوان(The Impact of Governance on Economic Growth:Futuer Evidence for Africa): ركزت الدراسة على تحديد نوعية العلاقة بين مؤشرات الحوكمة و النمو الاقتصادي في (٢٨ دولة افريقية) باستخدام أنموذج الانحدار الكمي(Quantile Regression).و لخصت نتائج الدراسة بان الحكم الرشيد له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أنه يسهم في توضيح التباين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان التي شملتها الدراسة.

٣- دراسة (Bukkiewicz&Yanikkaya،2006) بعنوان(Institutional Quality and Economic Growth): حاولت توضيح العلاقة بين نوعية المؤسسات و النمو الاقتصادي لـ (١٤٤) دولة نامية و متقدمة للمدة ١٩٧٠-١٩٩٩ باستخدام تقنية الانحدار غير المترابط ظاهرياً(SUR). و خلصت نتائج الدراسة بان أثر سيادة القانون في النمو الاقتصادي إيجابي و معنوي، في حين كان للفساد أثر سلبي و غير معنوي، أما أثر كل من البيروقراطية و الديمقراطية فكان إيجابيا و غير معنوي.

٤-دراسة (Nasar&Hamdan،2021) بعنوان (**The Impact of Public Governance on the Economic Growth**): كان الهدف من الدراسة هو بيان أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة(١٩٩٦-٢٠١٩) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(بانل).و من أبرز نتائج الدراسة وجود أثر معنوي و إيجابي لكل من مؤشر فعالية الحكومة و نوعية التنظيمات على النمو الاقتصادي، في حين لم يظهر أثر معنوي لمؤشري السيطرة على الفساد و سيادة القانون.

بناء على ماسبق، يمكن القول بوجود تباين في أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي.اذ لايمكن تعميم العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي، حيث لكل دولة أو على الأقل مجموعة من الدول خصائص اقتصادية و سياسية و اجتماعية محددة، مما يترتب عليه دراسة حالة كل دولة على حده هذا من جهة، ومن جهة أخرى ومن خلال عرض ومناقشة الدراسات السابقة، نجد أن معظمها اعتمدت على الادوات التحليلية القديمة وبيانات لفترة زمنية قصيرة ، ويتبين أن استخدام البيانات الزمنية الطويلة واستخدام النماذج القياسية الحديثة لايزال محدوداً، لذا تحاول الدراسة الحالية سد بعض هذه النواقص .

المبحث الاول

الإطار النظري للدراسة

تعد الحوكمة بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وأخذت حيزاً كبيراً من الأهمية و التحليل على مستوى الأدبيات الأقتصادية و العديد من المنظمات و المؤسسات الدولية.وقد ظهر لأول مرة في عام ١٩٨٩ في أدبيات البنك الدولي عند بحثها لكيفية تقليص الفساد في الدول الأفريقية وجنوب الصحراء من خلال تحليل العلاقة بين فاعلية المؤسسات الحكومية و النمو الأقتصادي **(Al-Raffia,2019:40)**.

أولاً: مفهوم وتعريف الحوكمة

برز مفهوم الحوكمة في الأدبيات الأقتصادية عند ظهور الاقتصاد المؤسساتي الجديد(New Institutional Economic)الذي أظهر بأن لمؤسسات الدولة الدور الفعال في خلق التوازن داخل الأسواق **(Mohamed&Massoud,2019:54)**، أما تاريخياً فقد برز نقاش حول آلية عمل الأقتصاد و صلاحيات الدولة، إذ إن الدولة تعد من إحدى الوحدات الاقتصادية التي تتدخل بشكل غير مباشر في الامور الاقتصادية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، فظهر تياران في الفكر الأقتصادي يناقضان أحدهما الآخر حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ نادى التيار الأول (الطبيعيون، الكلاسيكيون، الكلاسيكيون الجدد و النقديون) بضرورة تقليل دور الدولة في النشاط الأقتصادي إلى أضيق الحدود مع الموافقة على التدخل الحكومي في الاجل القصير فقط، أما في الأجل الطويل فان جميع الوحدات الاقتصادية يتسمون بالعقلانية، وبالتالي فان الاقتصاد سوف يعمل عند المعدل الطبيعي. أما التيار الثاني(افكار كينز، الاشتراكيين، الكينزيين المحدثيين، الكينزيون الجدد) فكان يؤمن بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار الملازم لنظام السوق و تفضيل الإدارة الحكومية المستمرة للاقتصاد **(Mahmoud,2012:125)**.

بناء على ما تقدم، لايوجد تعريف موحد و متفق عليه لمفهوم الحوكمة لإتسامه بالغموض، لذا ظهرت عدة تعاريف لها ينظر اليها من زوايا مختلفة.والجدول (١) يبين أهم هذه التعاريف و على النحوالآتي:

جدول (١): التعاريف الخاصة للحوكمة

الجهـــة	التـــعريـــف
البنك الدولي	مجموعة من القواعد التي يتم من خلالها ممارسة الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية لبلد، مع الأخذ بنظر الاعتبار شكل النظام السياسي،والعملية التي يتم من خلالها ممارسة السلطة واخيرا قدرة الحكومة على تصميم وصياغة تنفيذ السياســات (Weiss,2000:797) .
الأمم المتحدة	مــدى تنفيذ القرارات،مع تحقيق الديمقراطية والـــشفافية فـــي الحـــــكومة .(UNESCAP,2009:1)
صندوق النقد الدولي	نظام شامل يحتوي على مقاييس لمعرفة كيفية إدارة بلد ما لموارده مع وجود أدوات رقابية وتنظيمية لمنع التأثير السلبي على نشاطها، مع ضمان استخدام الموارد بكفاءة .(Jamil,2006:80)
برنامج الأمم المتحدة الانمائي	ممارسة السلطة الاقتصادية والإدارية والسياسية لإدارة شؤؤن البلاد على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات و مؤسسات تتيح للأفراد تحديد مصالحهم و ممارســة حقوقهم القانونية والإيفاء بالالتزامات وحـــل المنازعات بينـــــــــهم .(UNDP,1997:2-3)
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	نظام تستخدمه منظمات الأعمال في عملية الاشراف و الرقابة، و من خلاله يتم تحديد الواجبات والمسؤليات بين المشاركين في منظمة مـــا (Afaf,2003:27 Naim, Hamish and).
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية	الآلية التي تعمل بها الجهات الفاعلة الرئيسة في المجتمع من الحكومات والشركات والمجتمع المدني والعمل معا من أجل تحسين ظروف المجتمع (Radi&Shukr,2020:93).
مؤسسة التمويل الدولية	النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعماله(Youssef,2007:23) .
لجنة الحُكم العالمي	كافة الطرائق التي يديرها الأفراد والمؤسسات العامة و الخاصة لشؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة والعمل على تنسيق مصالحهم المتباينة، مع إعطاء دور فعال للمجتمع المدني عند وضع ورسم السياست والبرامج التنموية (Weiss,2000:798).
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	عملية ذات ثلاثة أبعاد وهي البعد الاقتصادي المتمثل بالقرارات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، والبعد السياسي المتمثل بعملية اتخاذ القرار، والبعد الإداري المتجسد في نظام تنفيذ السياسات(ESCWA,2003:11) .

التعقيب على التعاريف:

١. **بالنسبة لتعريف البنك الدولي و المؤسسات الدولية الأخرى:** فإنه يعد تعريفا اقتصاديا بحتاً و لايأخذ بالحسبان الجوانب الثقافية و السياسية لاشكالية الحكم السليم **(Suhaila,2006:129)**، وترى الدراسة بأن الحوكمة

ماهي إلا سياسة مكملة لصيغ المشروطية التي فرضتها المنظمات و المؤسسات الدولية في القرن المنصرم لإعطاء القروض إلى الدول تحت مفهوم سياسة الاصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي.

٢. **لجنة الحُكم العالمي:** أعطت دوراً محورياً لمنظمات المجتمع المدني في عملية التنمة الاقتصادية، مع عدم تمييزها بين الأنظمة السياسية في مجال تطبيق الحوكمة، فالحوكمة بحسب هذه اللجنة ما هي الإ وسيلة لتحقيق عملية تحول اقتصاديات الدول الناشئة نحو اقتصاديات السوق **(Suhaila,2006:129)**.

٣. **المعهد الدولي للعلوم الإدارية:** يأخذ بنظر الاعتبار الجانب الإداري فقط.

من التعريفات السابقة، يمكن القول، بأن الحوكمة هي عملية تشاركية و تكاملية لكيفية إدارة الاقتصاد بأبعاده المختلفة. و تسهم في هذه العملية ثلاثة أطراف و هي :الحكومة، القطاع الخاص و المجتمع المدني.

ثانياً: مؤشرات ودلائل الحوكمة

تُعرف مؤشرات الحوكمة على أنها مجموعة من المقاييس و المعايير الكمية المناسبة لقياس أداء إدارة الحكم بالطريقة التي يمكن من خلالها توضيح آثار إدارة الحكم على المتغيرات الأقتصادية **(Issa&Ibrahim,2016:258)**،وبرزت العديد من المحاولات من قبل جهات محلية و دولية لتكوين مؤشر حول نوعية الحكم في مختلف الدول ليكون أساساً يمكن الاستناد إليه عند اتخاذ القرارات، إلا أن قام البنك الدولي بتكوين مؤشر مركب اطلق عليه اسم المؤشرات العالمية للحوكمة(Indicators Worldwide Governance) والتي كانت بداية صدوره من العام١٩٩٦ ويتم اصداره كل عامين حتى العام ٢٠٠٠ حيث أصبح يُصدر بشكل سنوي(**Jibril& Sadaqa,2019:360**) ،وتم اعتباره من أكثر المؤشرات شمولية و مصداقية و دقة لمعرفة قياس جودة الحُكم(**Ferranti,2010:350**) . وتتكون المؤشرات العالمية للحوكمة من ستة مؤشرات فرعية كما مبين في الجدول (٢):

جدول (٢): التعاريف الخاصة لمؤشرات الحوكمة

أســـم المؤشـــر	التـــعريف	الرمز
فعالية الحكومة	يقيس جودة الخدمات المقدمة من قبل الحكومة و درجة أستقلالية عمل الحكومة عن الضغوطات السياسية، فضلاً عن جودة السياسات و تطبيقها و مصداقية إلتزام الحكومة بهذه السياسات.	**GE**
جودة التشريعات	فهم تصورات قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و أنظمة سليمة من شأنها أن تسمح، و تعزز التنمية في القطاع الخاص.	**RQ**
سيادة القانون	يقيس مدى ثقة المتعاملين في الالتزام و التقيد بالقانون من قبل أفراد المجتمع كافة و بخاصة الثقة في مدى تنفيذ العقود و حماية حقوق الملكية و عمل الشرطة والمحاكم و احتمال حدوث الجرائم و العنف.	**RL**
التصويت والمساءلة	قدرة المجتمع على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات و حرية الاعلام.	**VA**

أســـم المؤشـــر	التـــعريف	الرمز
السيطرةعلى الفساد	المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحد من أشكال الفساد و الحد من سيطرة النخب و أصحاب المصالح الشخصية على دوائر الحكم في الدولة.	**CC**
الاستقرار السياسي وغياب العنف	مدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة و إسقاطها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف و الأرهاب بدوافع سياسية.	**PS**

المصدر: من إعداد الباحثيين إستناداً إلى:

Kaufman D,Kraay A & Masturuzzi M. The Worldwide Governance Indicators, Methodology and Analytical Issue, Policy Research Working, No.5430، Washington, 2010, p; 4

التعقيب على المؤشرات:

١. إن المؤشرين(المساءلة و الاستقرار السياسي) يمثلان البعد السياسي للحوكمة و مرتبطان معاً، و يُعزز أحدهما الآخر إنطلاقاً من أن التمثيل السياسي الحقيقي الناتج من انتخابات حرة و نزيهة من شأنه أن يدعم الاستقرار السياسي.

٢. البعد الأقتصادي للحوكمة متجسد في (مؤشر فعالية الحكومة و مؤشر جودة التشريعات) لأنه يبين عمل الحكومة و قدرتها على تنفيذ برامجها و سياستها و التزامها بالوعود في توفير الخدمات بكفاءة للمجتمع.

٣. يتم تمثيل البعد القانونى للحوكمة بمؤشري (سيادة القانون و السيطرة على الفساد). إذ إن تطبيق القانون يجب أن يسري على كافة أفراد المجتمع، وبالتالي فمن المحتمل أن ينعكس على الحد من ممارسات الفساد.

من خلال البيانات المتاحة من قبل البنك الدولي، يمكن الحكم على كل مؤشر من المؤشرات الستة للحوكمة لدولة ما بدليل المؤشر و يتكون من **(Ben Hussein,2006:29)**:

١. **الترتيب المئوي (٠-١٠٠)**: وفقاً له يتم ترتيب الدولة ضمن الدول المتضمنة لمؤشرات الحوكمة، حيث (٠) يوافق أدنى ترتيب، و (١٠٠) يوافق أعلى ترتيب. ويكون التقييم على النحو الآتي:
- أعلى من ٧٥٪ (ممتاز) .
- أعلى من ٥٠٪ (جيد) .
- أعلى من٢٥٪ (متوسط) .
- أعلى من ١٠٪ (ضعيف) .
- وأقل من ١٠٪ (ضعيف جداً).

٢. **مؤشر النوعية المؤسسية:** يوضح جودة الحكم لكل مؤشر في كل دولة، وهي أرقام تقديرية تأخذ المتوسط الحسابي للمؤشرات الستة، و تتراوح قيمته ما بين الموجبة (٢.٥+) و التي تعكس حوكمةً أفضل، و القيم السالبة(٢.٥-) فتدل على الحكم السيء.

المبحث الثاني

الإطار التحليلي و القياسي للدراسة

أولاً: واقع مؤشرات الحوكمة في العراق :

سيتم الأعتماد في الدراسة الحالية على مؤشرات الحوكمة العالمية المحددة من قبل البنك الدولي للمدة (١٩٩٦-٢٠٢٠)، و وفقاً لمؤشر النوعية المؤسسية و الذي يتراوح قيمته بين(-٢.٥ و ٢.٥+) لبيان واقع هذه المؤشرات في العراق، كما موضح في الجدول (٣) :

جدول (٣): مؤشرات الحوكمة

المؤشرات / السنوات	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر جودة التشريعات	مؤشر سيادة القانون	مؤشر التصويت والمساءلة	مؤشر السيطرة على الفساد	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف
١٩٩٦	-2.09	-2.15	-1.56	-1.96	-1.6	-1.82
١٩٩٨	-1.95	-2.23	-2.23	-1.94	-1.43	-1.53
٢٠٠٠	-1.98	-2.2	-1.39	-2.01	-1.5	-1.74
٢٠٠٢	-1.95	-1.99	-1.51	-2.05	-1.41	-1.61
٢٠٠٣	-1.7	-1.41	-1.64	-1.5	-1.21	-2.39
٢٠٠٤	-1.59	-1.65	-1.83	-1.64	-1.48	-2.07
٢٠٠٥	-1.63	-1.53	-1.71	-1.3	-1.37	-2.69
٢٠٠٦	-1.72	-1.39	-1.68	-1.28	-1.45	-2.83
٢٠٠٧	-1.57	-1.32	-1.84	-1.13	-1.46	-2.77
٢٠٠٨	-1.24	-1.15	-1.77	-1.1	-1.46	-2.47
٢٠٠٩	-1.18	-1.01	-1.7	-1.02	-1.33	-2.18
٢٠١٠	-1.2	-1.05	-1.56	-0.99	-1.26	-2.24
٢٠١١	-1.13	-1.09	-1.45	-1.07	-1.17	-1.85
٢٠١٢	-1.11	-1.25	-1.46	-1.08	-1.22	-1.93
٢٠١٣	-1.1	-1.24	-1.45	-1.06	-1.28	-2.01
٢٠١٤	-1.11	-1.25	-1.33	-1.14	-1.33	-2.48
٢٠١٥	-1.25	-1.24	-1.42	-1.13	-1.37	-2.26
٢٠١٦	-1.27	-1.13	-1.63	-1.02	-1.39	-2.31
٢٠١٧	-1.26	-1.2	-1.63	-1.05	-1.37	-2.31
٢٠١٨	-1.31	-1.17	-1.75	-1	-1.39	-2.53
٢٠١٩	-1.34	-1.18	-1.72	-0.96	-1.34	-2.6

المؤشرات / السنوات	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر جودة التشريعات	مؤشر سيادة القانون	مؤشر التصويت والمساءلة	مؤشر السيطرة على الفساد	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف
٢٠٢٠	-1.33	-1.38	-1.75	-1.01	-1.28	-2.53
المتوسط العام	-1.46	-1.42	-1.64	-1.29	-1.37	-2.28

المصدر: من Yعداد الباحثين إستناداً إلى:

www.worldbank.org/governance

من خلال استقراء معطيات الجدول (٣) يتضح ما يأتي:

١. **مؤشر الاستقرار السياسي:** آتى بالمرتبة الأولى من حيث الأداء السلبي، إذ بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر (٢.٢٨ –)، وهو انعكاس للحالة السياسية غير المستقرة التي اتسم بها العراق منذ بداية مدة الدراسة وحتى نهايتها بسبب الحروب والصراعات المستمرة بين الأحزاب السياسية و بخاصة بعد عام ٢٠٠٣، وظهور تنظيم داعش. وفي السياق نفسه،احتل العراق وفقاً لمؤشر السلام العالمي الذي يقيس مستوى السلام في دول العالم المختلفة والصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، الترتيب رقم ١٥٩ من أصل 163دولة (**Vision ,٢٠٢١ of Humanity**).

٢. **مؤشر سيادة القانون:** احتل المرتبة الثانية من حيث الأداء السلبي و بمتوسط عام بلغ (١.٦٤–)، وهو يعكس ضعف أفراد المجتمع العراقي ب(السلطة التشريعية،السلطة التنفيذية و السلطة القضائية).

٣. **مؤشر فاعلية الحكومة:** أخذ المرتبة الثالثة وفقاً للمتوسط العام الذي بلغ (١.٤٦–)،يعزى ضعف هذا المؤشر إلى عدم تمكن الحكومات العراقية المتعاقبة طوال مدة الدراسة من تقديم الخدمات العامة الأساسية بشكل كفوء.

٤. **مؤشر جودة التشريعات:** بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر(١.٤٢–)، وسلبية هذا المؤشر ما هي إلا إنعكاس لتعقيد بيئة الأعمال والقوانين واللوائح التنظيمية المعرقلة لعمل القطاع الخاص بحرية وانسيابية. استنادا على مؤشر بيئة الأعمال لعام ٢٠٢٠ والذي يقيس ممارسة أنشطة الاعمال، تبين بأن العراق احتل المرتبة (١٧٢) عالمياً من بين(١٩٠) دولة (**Salem,2020**) .

٥. **مؤشر السيطرة على الفساد:** لقد بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر (١.٣٧–) ، وهو يعكس عدم القدرة في السيطرة على الفساد، وكذلك ضعف سلطة أفراد المجتمع على محاسبة المسؤولين الحكوميين على أخطائهم.فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية أحتل العراق المركز(١٦٠) عالمياً من اصل (١٧٩) دولة لعام ٢٠٢٠(**transparency,2021**) .

٦. **مؤشر التصويت و المساءلة:** أخذ المرتبة الاخيرة من حيث الأداء السلبي و بمتوسط عام بلغ (١.٢٩–). والسبب الكامن وراء ارتفاع سلبية هذا المؤشر قبل عام ٢٠٠٤ هو سيطرة الحزب الواحد على الحكم ،إذ لم يكن هناك مجال لإبداء الرأي و حرية الصحافة. وبعد عام ٢٠٠٤ طرأ تحسن طفيف في هذا المؤشر بالرغم

من بقائه ضمن المنطقة السلبية. فبالرغم من إجراء انتخابات حرة، إلا أنها كانت وفقا لنظام المحاصصة الحزبية والطائفية، مما أدى إلى بقاء هذا المؤشر بالسالب.ففي عام ٢٠٢٠ احتل العراق المرتبة (١٦٣) عالمياً من أصل (١٨٠) دولة ضمن التصنيف العالمي لحرية الصحافة، فبالرغم من وجود صحافة حرة، إلا أن الصحفيين كانو معرضين للخطر بسسبب عمليات الاغتيالات التي كانت تطالهم(**rsf,2021**).

ثانيا: قياس وتحليل أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الآقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠):

لبيان أثر مؤشرات الحكومة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠) فقد تم استخدام منهجية قياسية و هي أنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) و الذي يعرف على انه انموذج ديناميكي يأخذ بعين الأعتبار عنصر الزمن في تفسير المتغيرات،حيث جاء بعد تطوير منهجية التكامل المشترك من قبل Pesaran عام (١٩٩٧) و Shin& Sinعام (١٩٩٨).و تسمح هذه المنهجية بتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات التفسيرية في الآجلين القصير و الطويل (.Peasarn et al،2001)، كما يتوافق مع الدراسات التي تحتوي على مشاهدات قليلة.و تتطلب كخطوة أولية التحقق من استقرار السلاسل الزمنية عن طريق اختبارات لجذر الوحدة (Unit Roots Test)، ومنها اختبار ديكي– فوللر المركب (Augmented Decky-Fuller Test)، و اختبار فيليبس–بيرون (Phillips-Peron Test)، و التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة من خلال أختباري جوهانسن (Johansen Test) و اختبار الحدود (Bound Test) ،كما يسمح الأنموذج باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمعرفة درجة تصحيح الخطأ و التي تساعد على معرفة المدة الزمنية المطلوبة للمتغير التابع ليصحح انحرافه عن قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في الأنموذج نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة (عبدالله، ٢٠١٨:٢٠).

١– مرحلة تحديد المتغيرات المستخدمة و توصيف الأنموذج:

ركزت الدراسة الحالية على مؤشرات الحوكمة المحددة من البنك الدولي كونها أكثر شمولاً كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.و الجدول (٤) يعبر عن التمثيل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي مع توضيح مصدر البيانات المستخدمة و كما يلي:

جدول (٤): المتغيرات التابعة و المستقلة، الصفة، الرمز، مع مصدر البيانات

المتغيرات	الصفة	الرمز	المصدر
المتغير التابع	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	WDI &CBI
المتغيرات المستقلة	فعالية الحكومة	GE	WGI
	جودة التشريعات	RQ	WGI
	سيادة القانون	RL	WGI
	التصويت و المساءلة	VA	WGI
	السيطرة على الفساد	COC	WGI
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	PS	WGI

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى :

WDI: World Development Indicators www.worlbank.org
WGI: World Governance Indicators www.worldbank.org/governance
CBI: Central Bank of Iraq www.cbiraq.org

و قد تمت صياغة الأنموذج القياسي المقترح كالآتي:

$$GDP_t = B0 + B1\,GE_t - B2\,RQ_t + B3\,RL_t + B4VAt - B5\,COC_t + B6\,PS_t + U_t$$

حيث ان :

GDP = **الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي**

GE = **فعالية الحكومة**

RQ = **جودة التشريعات**

RL = **سيادة القانون**

VA = **التصويت و المساءلة**

COC = **السيطرة على الفساد**

PS = **الاستقرار السياسي و غياب العنف**

B = **المعلمات**

t = **الزمن**

U = **الخطأ العشوائي / المتغير العشوائي**

٢- نتائج الاختبارات المستخدمة:

أ- اختبار جذر الوحدة Unit Roots Test:

تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات في الأنموذج المستخدم، حيث هناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و الاستقرارية في البيانات، إلا أن كلاً من

(Fuller-Dickey Augmented و Phillips Perron) من الاختبارات الاكثر شيوعا و يظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

جدول (٥): نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller				PP: Phillips-Perron			
	المستوى (level)		الفرق الاول (First Difference)		المستوى (level)		الفرق الاول (First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
الناتج المحلي الإجمالي	- ٢.٨٩١٢ (٠.١٨٣٠)	- ٣.٠٤٣٤ (٠.٠٤٥٦)	- ٤.٩٧٣٩ (٠.٠٠٣٣)	- ٤.٤٣٢٥ (٠.٠٠٠٩)	- ٢.٨٩١٠ (٠.١٨٣٠)	- ٣.٠٤٣٤ (٠.٠٤٥٦)	- ٤.٩٩٠٥ (٠.٠٠٣٢)	- ٤.٨٢٧٥ (٠.٠٠٠٩)
فعالية الحكومة	- ٠.٥٥٨١ (٠.٩٦٧٠)	- ١.٨٥٠٥ (٠.٣٤٤٢)	- ٤.٧٥١٦ (٠.٠٠٨٦)	- ٣.١٦٥٣ (٠.٠٤٠٥)	- ١.٥٢٧٤ (٠.٧٨٠٧)	- ٢.٧١٩٦ (٠.٠٩٠١)	- ٣.٨٣٨٣ (٠.٠٤٠٠)	- ٣.١٥٩٨ (٠.٠٤٠٩)
جودة التشريعات	- ٣.١١٤٧ (٠.١٣٢٥)	- ٢.٨٥٨٤ (٠.٠٧٣٩)	- ٣.٦٤٢٣ (٠.٠٦٦٢)	- ١.٦٠٦١ (٠.٤٥٣٥)	- ٣.١١٤٧ (٠.١٣٢٥)	- ٤.١٤٦٨ (٠.٠٠٥٦)	- ٧.١٨١٦ (٠.٠٠٠١)	- ٦.٤١٥٦ (٠.٠٠٠١)
سيادة القانون	- ١.٥٤٤٦ (٠.٧٧٤١)	- ١.٥٦٠٥ (٠.٤٨١٢)	- ٣.٥٠٧٤ (٠.٠٧٠٧)	- ٣.٥٩٥١ (٠.٠١٧٧)	- ١.٧٠٥٠ (٠.٧٠٦٥)	- ١.٧٠٦٦ (٠.٤١١٣)	- ٣.٤٨٤١ (٠.٠٧٣٦)	- ٣.٥٧٧٥ (٠.٠١٨٤)
التصويت والمساءلة	- ٤.٤٥٤٠ (٠.٠١٢٥)	- ٤.٩٩٦٦ (٠.٠٠١٠)	- ١١.٢١٤٤ (٠.٠٠٠٠)	- ٩.٢٣١٢ (٠.٠٠٠٠)	- ٤.٨٧٦٠ (٠.٠٠٥٧)	- ٤.٩٩٦٦ (٠.٠٠١٠)	- ٩.١٨٠٠ (٠.٠٠٠٠)	- ٧.٧٢٢٣ (٠.٠٠٠٠)
السيطرة على الفساد	- ١.٨٩٣٢ (٠.٦١٤٠)	- ١.٦٧٣٩ (٠.٤٢٥٧)	- ٣.٦١٢٤ (٠.٠٦٩٣)	- ٢.١٧٨٢ (٠.٠٢٢٠٨)	- ٢.٧٣٠٤ (٠.٢٣٧٢)	- ٢.٧٦٣٤ (٠.٠٨٣٣)	- ٥.٩٦٦٤ (٠.٠٠٠٩)	- ٦.١٠٩٧ (٠.٠٠٠١)
الاستقرار السياسي وغياب العنف	- ٣.١١٣٢ (٠.١٣٢٨)	- ٢.٩٥٣٨ (٠.٠٥٨٨)	- ٤.٠٤٨٦ (٠.٠٢٧٧)	- ٤.٢٦٨٠ (٠.٠٠٤٧)	- ٣.١٦٢٤ (٠.١٢٢٧)	- ٣.٠٦٩١ (٠.٠٤٧٤)	- ٤.٢٨٤١ (٠.٠١٨٢)	- ٤.٢٦٨٠ (٠.٠٠٤٧)

المصدر : من اعداد الباحثيين إستناداً إلى برامج E-views 10

يتضح من خلال الجدول (٥) و بالاعتماد على اختبار (Augmented Dickey- / Phillips-Perron Fuller) أن كافة متغيرات موضوع الدراسة لم تستقر عند مستواها الأصلي ما عدا مؤشر التصويت و المسائلة عند مستوى المعنوية (٥٪) ،مما يعني قبول الفرضية القائلة بوجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية، و إنها أستقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها في (Intercept/ Trend) عند مستويات الدلالة المعتمدة (١٪، ٥٪، ١٠٪) ،مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة ،أي أنها متكاملة من الرتبة I(1) اي ان هناك استقرارية في معظم بيانات السلاسل الزمنية، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات.

ب: التكامل المشترك بين المتغيرات داخل الأنموذج: Co-integration test

بعد إجراءأ اختبار الأستقرارية(السكون) للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبح من الضروري اختبار مدى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين مؤشرات الحوكمة و النمو الاقتصادي، و لأجـــل تقدير الأنموذج من الضروري وجود علاقة واحدة على الأقل بين أحد المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات، إلا أن أهمها اختبار كل من (Johansen Test و Bounds Test)، و يمكن بيان نتائج هذين الاختبارين من خلال الجدولين (٦،٧) .

جدول (٦): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج

(Johansen Test)				
Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Trace statistic	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
189.0364	0.0000	733.7798	0.0001	الناتج المحلي الإجمالي
181.0691	0.0001	544.7434	0.0001	فعالية الحكومة
157.3005	0.0001	363.6744	0.0001	جودة التشريعات
107.5841	0.0000	206.3739	0.0000	سيادة القانون
78.90465	0.0000	98.78980	0.0000	التصويت و المساءلة
18.70961	0.0093	19.88515	0.0102	السيطرة على الفساد
1.175541	0.2783	1.175541	0.2783	الاستقرار السياسي وغياب العنف

المصدر : من إعداد الباحثين إستناداً إلى برامج E-views 10

جدول (٧): نتائج اختبار(Bounds Test)

	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
F-Bounds Test	**12.0101** أكبر بكثير من قيمة **(Upper)**	10%	1.99	2.94
		5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى برامج E-views 10

يتضح من خلال الجدول (٦) أن معظم المتغيرات الداخلة في الأنموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض عند مستوى معنوية (١٪)، وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية ذات

المعنوية من الناحية الاقتصادية و الاحصائية و القياسية ، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير الأنموذج القياسي تقديراً صحيحا للمتغيرات كافة.

كما يلاحظ من معطيات الجدول (٧) أن قيمة (F) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى و الأدنى عند مستوى معنوية (١٪)، و هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة و تؤكد على نتائج الجدول (٦).

ج: العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة(Granger Causality Tests).

يركز مفهوم السببية على وجود العلاقة السببية بين المتغيرات موضوع البحث، على الرغم من وجود بعض التحفظات حول هذا الاختبار، إلا أنه يعد من الاختبارات المهمة لتحديد نوع المتغيرات (فيما إذا كان المتغير تابعا أم متغيرا مستقلا) ،و هنالك العديد من الاختبارات لتحديد الاتجاه والعلاقة السببية بين المتغيرات (one direction or two direction)، إلا أن اختبار (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسة والاكثر استخداما في مجال التحليل الاقتصادي، وتم عرض نتائج هذا الاختبار في الجدول (٨) و على النحو الآتي:

جدول (٨): نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الأنموذج

Variables / المتغيرات	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	F– اختبار	حجم العلاقة
فاعلية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0207	6.6886	جيدة ومقبولة
الناتج المحلي الإجمالي إلى فعالية الحكومة	0.5170	0.4405	غير معنوية
السيطرة على الفساد إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0919	3.2412	متوسطة ومقبولة
الناتج المحلي الإجمالي إلى السيطرة على الفساد	0.2915	1.1955	غير معنوية
الاستقرار السياسي وغياب العنف إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0678	3.3955	متوسطة ومقبولة
الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.0248	5.1128	جيدة ومقبولة
سيادة القانون إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0799	3.1418	متوسطة ومقبولة
الناتج المحلي الإجمالي إلى سيادة القانون	0.0240	5.1738	جيدة ومقبولة
جودة التشريعات إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0012	15.7855	جيدة ومقبولة
الناتج المحلي الإجمالي إلى جودة التشريعات	0.3640	0.8765	غير معنوية
التصويت والمساءلة إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.0012	15.8654	جيدة ومقبولة
الناتج المحلي الإجمالي إلى التصويت والمساءلة	0.0212	6.6176	جيدة ومقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى برامج E-views 10

يظهر من الجدول (٨) ما يأتي :

- وجود علاقة سببية بين فعالية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي باتجاه واحد عند مستوى معنوية (٥%) ،وعدم وجود علاقة من النمو الاقتصادي إلى فعالية الحكومة ، أي إن النمو الاقتصادي لم ينعكس على

أداء الحكومة من حيث جودة الخدمات التي تقدمها بسبب واقع الاقتصاد العراقي الذي يهمن عليه مورد وحيد الدخل يتمثل بالنفط.

- وجود علاقة سببية بين السيطرة على الفساد إلى الناتج المحلي الإجمالي باتجاه واحد عند مستوى معنوية (١٠٪) ،وعدم وجود علاقة من النمو الاقتصادي إلى السيطرة على الفساد، وهذا يعني بأن الفساد له تأثير في الأجل الطويل من خلال خفض معدلات الادخار و الاستثمار المحلى والأجنبي، فضلا عن ضعف الثقة ببيئة الأعمال، وهي عوامل قد تعرقل النمو الاقتصادي،من جهة أخرى، قد يؤدي التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة و بالتالي يساعد على تفشي الفساد.
- وجود علاقة سببية باتجاهين بين الاستقرار السياسي و غياب العنف إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (١٠٪) ،ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستقرار السياسي و غياب العنف بمستوى معنوية (٥٪). و عليه يمكن القول بأن الاستقرار السياسي يعد متغيراً جوهرياً في التأثير على الأداء الأقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي و العكس صحيح ، فعند تحقيق معدلات نمو مرتفعة قد تنعكس ايجاباً على تطوير مشاريع البنى التحتية(في ظل الأستغلال الرشيد و العقلاني للموارد) مما يترجم إلى زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع و خلق بيئة مستقرة سياسياً.
- وجود علاقة سببية باتجاهين بين سيادة القانون إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (١٠٪)، و من الناتج المحلي الإجمالي إلى سيادة القانون بمستوى معنوية (٥٪).مما يدل على العلاقة المترابطة بينهما.
- وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من جودة التشريعات إلى الناتج المحلي الإجمالي باتجاه واحد عند مستوى معنوية (١٪)، وعدم وجود علاقة من النمو الاقتصادي إلى جودة التشريعات.أي إن قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و لوائح فعالة تدعم عمل القطاع الخاص من شأنها ان تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة باتجاهين بين التصويت والمساءلة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (١٪)، ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى التصويت والمسائلة بمستوى معنوية(٥٪).اي ان مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات تؤثر في النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

٣- تقدير النماذج القياسية:

بعد التأكد من نتائج السكون والاستقرارية و نتائج التكامل المشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة،تم تقدير معلمات الأنموذج و كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (٩).

جدول (٩): نتائج المعلمات المقدرة باستخدام أنموذج(ARDL)

Dependent variable المتغير التابع	Independent variable المتغيرات المستقلة	الامد القصير		الامد الطويل	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية GDP	فعالية الحكومة	1.0273	0.0479	1.2866	0.0121
	جودة التشريعات	1.8087	0.0789	10.418	0.3346
	سيادة القانون	2.3568	0.0795	17.8062	0.4339
	التصويت والمساءلة	3.6810	0.0062	4.6100	0.0001
	السيطرة على الفساد	1.4423	0.0875	1.8063	0.0087
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	1.9780	0.0584	-17.4242	0.4271
	الحد الثابت(C)	18.1221	0.0076		
	CointEq(-1)	−1.0416	0.0098		

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى برامج E-views 10

تدل معطيات الجدول (٩) على ما يأتي:

١- اعتمادا على(حجم)المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة ، كلما زادت مؤشرات (فعالية الحكومة و التصويت والمساءلة و السيطرة على الفساد) في الأجل القصير بمقدار (١٪) أدّى إلى زيادة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار (١.٠٢٪ و ٣.٦٨ % و ١.٤٤٪) على التوالي، إلا أن هذا التأثير قد ارتفع إلى (١.٢٨٪ و ٤.٦١ % و ١.٨٠٪) في الأجل الطويل . في حين كلما زادت مؤشرات (جودة التشريعات و سيادة القانون و الاستقرار السياسي وغياب العنف) في الاجل القصير بمقدار (١٪) أدّى إلى زيادة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار (١.٨٠٪ و ٢.٣٥ % و ١.٩٧٪) على التوالي ، إلا أن هذا التأثير كان غير معنوي في الأجل الطويل .

٢- **فيما** يخص مؤشر فعالية الحكومة، بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية معنوية احصائياً عند مستوى معنوية٥٪ بين هذا المؤشر و الناتج المحلي الإجمالي في الاجلين القصير و الطويل، وهي متفقة مع النظرية الاقتصادية.

٣- أوضحت الدراسة معنوية مؤشر جودة التشريعات و ذو إشارة موجبة خلال فترة الاجل القصير و الطويل، و تتفق هذة النتيجة مع النظرية الاقتصادية.فالقدرة على صياغة و تنفيذ السياسات و اللوائح التي تسمح بتشجيع و تنمية القطاع الخاص من شأنه أن يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٤- أظهرت الدراسة بأن إشارة و حجم معلمة مؤشر سيادة القانون متوافقة مع النظرية الاقتصادية و معنوية عند مستوى معنوية ١٠٪ ، ومن الملفت للنظر، أن أثر هذا المؤشر كان أكبر في الأجل الطويل مقارنة بالاجل

القصير، و يعزى ذلك إلى أن تشريع القوانين و تنفيذها يحتاج إلى فترة زمنية طويلة لأنعكاس أثرها على النشاط الأقتصادي.

٥- دلت النتائج على معنوية مؤشر التصويت والمساءلة عند مستوى معنوية ٥٪ في الأجلين القصير و الطويل و كان بإشارة موجبة، مما يعكس أهمية بعض العوامل غير الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي كالحقوق السياسية و حقوق الملكية.

٦- بينت النتائج وجود علاقة معنوية احصائيا عند مستوى ١٠٪ في الاجل القصير بين مؤشر السيطرة على الفساد والنمو الاقتصادي مع إشارة موجبة، إلا أن العلاقة اصبحت معنوية عند مستوى٥٪ في الاجل الطويل. ويمكن تفسير ذلك بأن السيطرة على الفساد يُغير من تقييمات المستثمرين في القطاع الخاص نحو الأفضل، كما أنه يُخفض من تكلفة الانتاج و المعاملات و بالتالي يزيد من النمو الاقتصادي.

٧- فيما يتعلق بمؤشر الاستقرار السياسي، فقد بينت الدراسة معنويته عند مستوى معنوية ١٠٪ وارتباطه إيجابيا مع النمو الاقتصادي في الأجل القصير، و بذلك فهي متفقة مع النظرية الاقتصادية،

إن العلاقة أصبحت سالبة و غير معنوية في الاجل الطويل وهي نتيجة غير متوقعة و تعارض النظرية الاقتصادية، و يمكن تفسير ذلك بأن زيادة الاستقرار و محاربة الارهاب و العنف بوحدة و احدة تتطلب توجيه الموارد إلى نواحي لاتخدم عملية التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، و كان بالامكان استخدام هذه الموارد في تعزيز النمو الاقتصادي(مفهوم تكلفة الفرصة البديلة).كما أن هذه النتيجة تتوافق مع فرضية بعض المنظرين الاقتصاديين أنه لايوجد أي علاقة نمطية بين العوامل السياسية و التنمية الاقتصادية، فقد أكدوا بأن عنصر السياسة محايد، و له أثر ضعيف على النمو الاقتصادي. و الفرضية مبنية على واقع و طبيعة المتغيرات ومستوى التنمية الاقتصادية في المجتمعات الأكثر ديموقراطية و المجتمات ذات الحكومات المتسلطة (صادق ونصرالدين، ٢٠٢٠:٨٠).

٨- بالنسبة إلى **معامل حد تصحيح الخطأ** فانه يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، ويجب أن يكون سالباً و معنوياً ليؤكد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، و يلاحظ من الجدول (٩) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ و البالغة (١.٠٤ -) سالبة و معنوية عند مستوى معنوية (١٪)، و هذا يعني أن (١.٠٤) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لبلوغ التوازن في الأجل الطويل خلال سنة تقريباً (١/٠٤.١=0.96) ، وهذا يشير إلى أن التكيف في الأنموذج كان سريعاً نسبياً.

٤-الاختبارات التشخيصية للأنموذج:

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء الأنموذج القياسي ألا وهي مرحلة تقييم الأنموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات الأنموذج أكثر دقة ويُعتمد عليها من قبل صناع القرار، وكذلك استخدامها لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدمت هذه الدراسة عدة مؤشرات بما في ذلك (R^2 ، Adjusted R^2، Std. Error، SSR، AIC)، وكذلك العديد من الاختبارات الاحصائية بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص،

التوزيع الطبيعي للبيانات و استقرار المعلمات المقدرة) ، والجدول (10) يبين قيم و الدلالات الاحصائية لبعض هذه المؤشرات و الاختبارات.

جدول (١٠): نتائج الأختبارات التشخيصية والمؤشرات الاحصائية للأنموذج

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمال الحرجة	المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	0.7981	R-Squared	0.99160
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين (2.63–8.15)	Adjusted R2	0.9778
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.5564	F-statistic Prob(F-statistic)	71.5772 (0.0000)
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.7134	S.E. of regression Sum squared residual	0.09 0.05
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	0.9620	AIC	-1.59

المصدر : من إعداد الباحثين إستناداً إلى برامج E-views 10

ومن خلال الجدول (١٠) يتضح مايلي:

١. إن معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفع جدا للأنموذج المقدر، حيث بلغت قيمته (٩٩٪) وهذا يعني أن كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع.

٢. الإختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جدا، وهذا يعني أن كافة المتغيرات الداخلة في الأنموذج المقدر ضرورية و مهمة ، وهذا دليل على حسن التقدير.

٣. قيمة (F) و بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وهي أقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة،ومن جهة أخرى نلحظ أن قيمة (SSR/Standard Error) عموماً قليلة و مقبولة وتشير إلى صحة الأنموذج من الناحية الاحصائية .

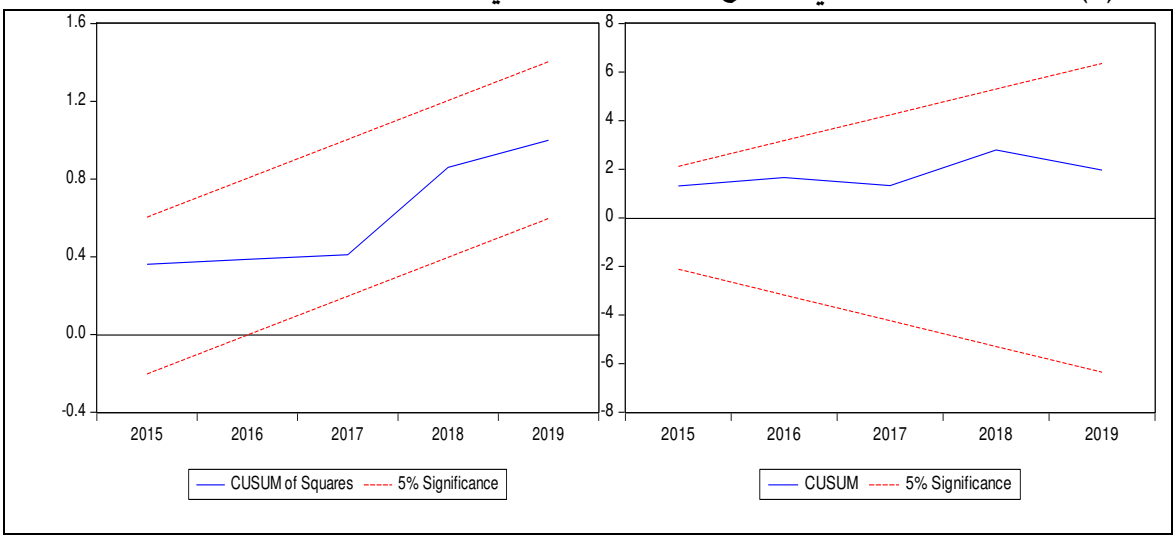
٤. (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة ، ويعّد من المؤشرات الاحصائية المهمة، وكلما كانت قيمتة أقل كان أفضل إحصائياً ، ومن خلال الجدول (٩) يتبين أن القيم المفقودة في الأنموذج المقدر باشارة سالبة ، وهذا دليل على حسن التقدير للأنموذج المقدر.

٥. ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات)، وذلك دليل على ملاءمة الأنموذج المعتمد.

٥- اختبارات الأستقرار الهيكلي للأنموذج:

لاجل معرفة عدم وجود اي تغيرات هيكلية في الأنموذج المقدر عبر الزمن و بيان مدى الاتساق بين المعلمات في الاجلين الطويل و القصير ، تم الاستناد على الاختبارين الآتيين و هما: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **(Cumulative Sum of Recursive Residual-CUSUM)**، وكذلك المجموع التراكـــمي لمربعات الـــبواقي المعاودة **(Cumulative Sum of Square Recursive Residual-CUSUMSQ)**. ويمكن تصوير ذلك من خلال الاشكال البيانية للأنموذج المقدر بالآتي:

شكل (١): اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج معدل النمو الاقتصادي



من خلال الشكل(١) فان الأنموذج المستخدم مستقر ، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية(٥٪).

٦-الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ:

نظراً لاعتماد جودة النتائج المقدرة على قوة الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ، ولأجل أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها، يجب التأكد من تمتع الأنموذج بقدرة جيدة على التنبؤ في المدة الزمنية للتقدير ولتحقيق ذلك نستخدم معايير عدة لقياس الأداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية الكلية القياسية، ومن أهمها(**Sifu et al,2006:51**):

أ-معامل عدم التساوي لثايل (Thiel Inequality Coefficient)

ب- معيار نسبة عدم التساوي: و يتكون من ثلاث نسب هي(نسبة التحيز ، نسبة التباين، و نسبة التغاير)

يتضح من الشكل (٢) ما يأتي:-

-إن قيمة معامل ثايلT قد بلغت ٠.٠٣٠ وهي أقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر.

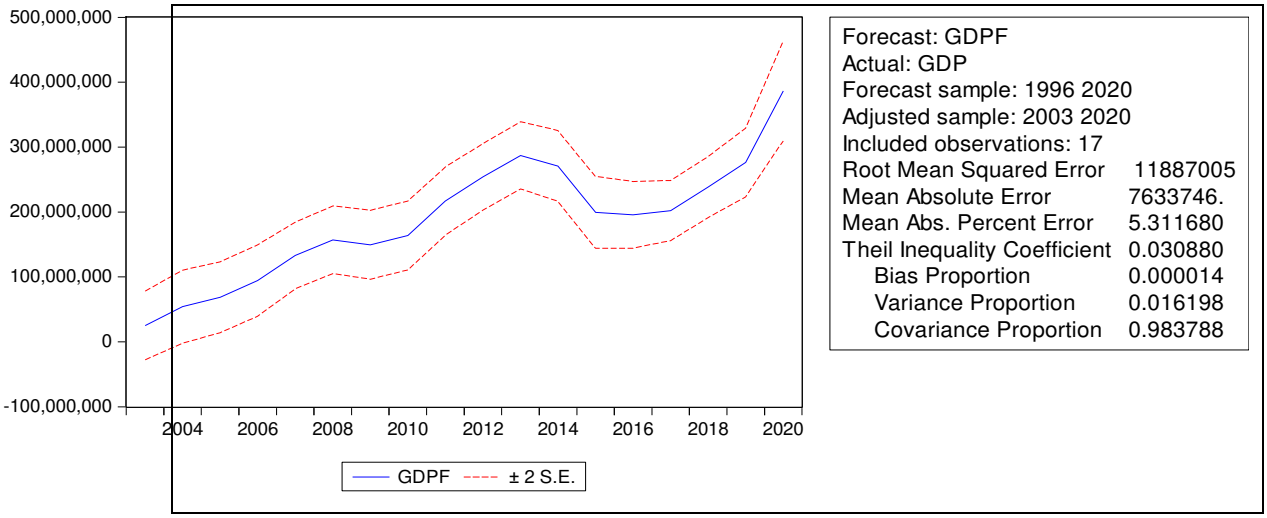
-إن قيمة نسبة التحيز (BP) تساوي الصفر تقريباً.

إن قيمة نسبة التباين (VP)قد بلغت ٠.٠١٦ وهي أقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر.

- إن قيمة نسبة التغاير (CP) قد بلغت ٠.٩٨ وهي أقل من الواحد الصحيح.

عليه نستدل أن الأنموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في المدة الزمنية للدراسة، لذا يمكن الاستناد على نتائج هذا الأنموذج في التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ بها في المستقبل.

شكل (٢): القيم الفعلية والمقدرة لأنموذج معدل النمو الاقتصادي



الاستنتاجات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

١. وفقاً لنتائج مؤشرات الحوكمة لقياس جودة الحكم في العراق للمدة (١٩٩٦ -٢٠٢٠) تبين بأن المؤشرات كافة تقع ضمن المنطقة السالبة، وأن العراق يعاني من ضعف في مؤشرات الحوكمة.و عليه يمكن الاستنتاج بأن العراق:

أ: يعاني من ضعف فاعلية الحكومة من حيث تقديم الخدمات العامة.

ب: يعاني من ضعف سيادة القانون.

ج: يتفشى فيه التسييب الإداري و الترهل الوظيفي.

د: يعاني من ضعف مبدأ المساءلة و ترسيخه في موسسات الدولة.

هـ: يستشري فيه الفساد الإداري و المالي.

و: دولة غير مستقرة سياسياً.

٢. وفقاً للأنموذج القياسي،كان لمؤشرات الحوكمة كافة أثر على النمو الأقتصادي مع تباين معنوية المؤشرات احصائياً عند مستوى معنوية ٥٪(فعالية الحكومة و التصويت و المساءلة) و عند مستوى ١٠٪(المؤشرات الاخرى).

٣. لمؤشرات التصويت و المساءلة و سيادة القانون الأثر الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي من حيث حجم المعلمة على التوالي يليهما مؤشر الاستقرار السياسي، ثم نوعية التشريعات و السيطرة على الفساد و اخيراً مؤشر فاعلية الحكومة.

ثانيا: المقترحات (التوصيات):

أستناداً على نتائج الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات ومنها:

١. مما لاشك فيه، أنه من أحد الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار التدخلات الخارجية، وعليه يجب العمل على خلق انسجام بين مكونات المجتمع من قوميات و أديان متعددة، فضلاً عن تعزيز مكانة المؤسسات الامنية والعسكرية والعمل على استقلاليتها من الضغوطات السياسية من قبل الاحزاب السياسية المتنفذة في العراق.

٢. تفعيل وإصلاح الأنظمة القضائية والرقابية والتشريعية التي عجزت عن مواجهة الفساد المنظم الذي يصيب أجزاء كبيرة من الدولة والمجتمع.

٣. ضرورة إعادة النظر في العديد من القوانين المعرقلة لعمل الخاص وبخاصة تلك التي مضت عليها فترة زمنية طويلة بما يتلائم مع مستجدات الواقع الاقتصادي الحالي في العراق.

٤. العمل على ايجاد الوسائل اللازمة للتخيف من الترهل الإداري و الحد من البيروقراطية في القطاع العام من خلال إجراء مسوحات دورية و شاملة لكافة مؤسسات الدولة لمعرفة واقع الترهل الوظيفي أتساقاً مع تطوير الكوادر البشرية و العمل على تكوين كفاءات قادرة على إدارة البلد بالشكل الكفوء.

٥. العمل على زيادة مشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني و اعطاء مجال واسع للتعبير الحر. فضلاً عن حرية وسائل الإعلام مع إفساح المجال لشركات الطباعة والنشر والتوزيع للعمل بحرية و بدون اي قيود.

References:

Suhaila, Immansouran, (2006), Economic Corruption And The Problem Of Corporate Governance And Its Relationship To Economic Growth, Master's Thesis Submitted To The Council Of The Faculty Of Economic Sciences, University Of Algiers.

Sifu, Walid Ismail, Faisal, Fatta Shallouf& Saeb, Jawad Ibrahim,(2006), Analytical Econometrics Problems: Prediction And Standard Tests Of The Second Class, Al Ahlia House For Publishing And Distribution, Amman.

Al-Raffia, Muhammad Suleiman (2019): Good Governance In Jordan: Reality And Aspirations, The Arab Administrative Journal, Cairo, Vol. (9), No. (3).

Ben Hussein, Naji (2006): Corruption, Its Causes, Effects And Strategies To Combat It And A Reference To The Case Of Algeria, Journal Of Economy And Society, Abdelhamid Mehri University, Constantine, No. (4).

Jamil, Sarmad Kawkab (2006): Criteria For Good Governance In Business Environments, Arab Economic Research Journal, Beirut, Issue (36).

Buhumaid, Abdullah (2018): Determinants Of Family Saving In The Kingdom Of Saudi Arabia, Journal Of Economic Studies, Saudi Economic Association, Riyadh, Volume (13), Issue (25).

Mohamed, Rizki And Massoud, Mihoub (2019): The Impact Of Corporate Governance On Economic Growth Outside The Oil Sector In Algeria During The Period (1997-2017), Journal Of Economics And Management Sciences, Sétif University, Vol. (9), No. (1).

Mahmoud, Muhammad Nayef (2012): The Impact Of Governance Under The Knowledge Economy: A Study Of The Iraqi Economy And Neighboring Countries, Center For Regional Studies, University Of Mosul, Volume (8), Issue (28).

Naim, Hamish And Afaf, Ebraz (2003): Improving And Developing Institutional Governance In Banks, Journal Of Banks, Association Of Banks In Jordan, Volume (28), And Issue (10).

Issa, Shaqkab And Ibrahim Adly (2016): Good Governance And Economic Growth, An Attempt To Model The Relationship By Application To The Case Of Algeria, Journal Of Economic And Financial Research, No. (6).

Radi, Mohamed El-Sayed And Shukr, Mohamed Aseel (2020): The Role Of Governance In Attracting Foreign Direct Investment To Egypt Using The Gravity Model, Journal Of Financial And Commercial Research, Port Said University, Volume (21), No. (2).

De Ferranti Et Al (2010). How To Improve Governance ،Journal Of Development Studies.Vol.46 ،No.2.

Kaufman D ،Kraay A &Mastruzzi M (2010). Worldwide Governance Indicators ، Methodology And Analytical Issue ،Policy Research Working ، Washington ،No.5430.

Thomas G. Weiss (2000). Governance ،Governance And Global Governance: Conceptual And Actual Challenges ،Third World Quarterly ،Vol.2 ،No.5.

United Nation Development Program (UNDP) (1997). Governance For Sustainable Human Development ،New York.

Peasarn ،M. H. ،Shin ،Y. ،& Smith ،R. J. (2001). Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships. Journal Of Applied Econometrics ، No.16 ،Vol 3. ،Pp. 289-326.

Youssef, Mohamed Hassan (2007): Determinants Of The Government And Its Criteria With Special Reference To The Pattern Of Its Application In Egypt, The National Investment Bank

Www.Dr-Ama.Com Retrieved 12/04/2022

Jibril, Wael And Sadaqa, Ali Abdelaziz (2019): The Reality Of Institutional Economy In Libya Through Governance Indicators: A Standard Analytical Study For

The Period (1996-2018), The Third International Conference, College Of Economics And Commerce, Al-Marqab University.

Www.Elmergib.Edu.Ly Retrieved 20/03/2022

Salem, Imad Abdullatif (2022): Assessing The Business Environment In Iraq: A Report On Doing Business.

Www.Annabaa.Org Retrieved 04/09/2022

Economic And Social Commission For Western Asia (2003): Good Governance, Improving Macro-Governance In The ESCWA Region, New York.

Sadiq, Zawi Ahmed And Nasreddine, Ben Massoud (2020): The Impact Of Institutional Factors On Economic Growth In Algeria: The ARDL Model. Review Of Economics And Business Administration ,3(1).

Www.Ideas.Repec.Org Retrieved 22/04/2022

United Nation Economic And Social For Asia And Pacific (UNESCAP) (2009). What Is Governance?

Www.Unescap.Org Retrieved 9/04/2022

Www.Rsf.Org Retrieved 12/04/2022

Www.Visionofhumanity.Org Retrieved 12/04/2022

Www.Strategiecs.Com Retrieved 12/04/2022

Www.Worlbank.Org Retrieved 03/02/2022

Www.Worldbank.Org/Governance Retrieved 03/02/2022

Www.Cbiraq.Org Retrieved 03/02/2022

Https://Www.Transparency.Org Retrieved 03/02/2022